ورشة حوارية بعنوان:

"مستقبل الوضع المالي لدولة فلسطين
ما بين عجز الموازنة العامة وإمكانيات القطاع المصرفي
في ضوء احتجاز أموال المقاصة وتراكم الشيكل في البنوك الفلسطينية"

الجهة المنظمة: معهد السياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت.
الموعد: الأربعاء الموافق 29 أبريل 2026 ، في مقر معهد السياسات العامة.

مقدمة

ناقشت الورشة الحوارية واقع الوضع المالي الفلسطيني في ظل إستمرار احتجاز الجانب الإسرائيلي لأموال المقاصة منذ أكثر من عام، إلى جانب تفاقم أزمة فائض الشيكل في البنوك الفلسطينية، وما يترتب على ذلك من تداعيات إقتصادية ومالية متصاعدة.

وتُعد أزمة المالية العامة الفلسطينية من أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً، سواء على مستوى المواطن أو صانع القرار، لا سيما مع إستمرار الإقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة منذ أواخر عام 2021، وتنامي أزمة تكدس الشيكل في المصارف الفلسطينية، بالتوازي مع إرتفاع معدلات البطالة والتضخم، وقد أدى ذلك إلى تعميق حالة الهشاشة الإقتصادية، في ظل إستخدام الجانب الإسرائيلي للأدوات الإقتصادية والمالية كوسيلة ضغط سياسي تستهدف إضعاف مكانة دولة فلسطين وتقويض قدرتها على الإستمرار والقيام بوظائفها.

وفي ضوء خطورة المشهد المالي، وغياب مؤشرات على قرب حدوث إنفراج حقيقي، خاصة مع تراجع مستويات الدعم الدولي والعربي، بادر معهد السياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش أيبرت" الألمانية إلى تنظيم هذه الورشة المتخصصة، بمشاركة كل من أستاذ الإقتصاد السياسي الدكتور طارق عاشور، ورئيس جمعية البنوك في فلسطين الدكتور ماهر المصري، بهدف مناقشة أبعاد الأزمة، وإستشراف السيناريوهات المحتملة، وطرح مقاربات عملية للتخفيف من آثارها.

أفتتحت الورشة بكلمة ترحيبية من الدكتور محمد عودة رئيس معهد السياسات العامة، جرى خلالها التأكيد على أهمية عقد هذه الفعالية في ظل حساسية الملف المالي وتأثيره المباشر على المواطن والحكومة والقطاع الخاص، باعتبار أن تداعيات الأزمة تطال مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، بينما يبقى المواطن الحلقة الأكثر تضرراً.

كما أوضح أن إختيار هذا الموضوع يأتي في توقيت بالغ الأهمية، قبيل إستحقاقات سياسية وتنظيمية قادمة، من بينها مؤتمر حركة فتح وإنتخابات المجلس الوطني، الأمر الذي يجعل من مناقشة التحديات الإقتصادية والمالية أولوية وطنية تستوجب البحث الجاد والمسؤول.

كلمة مؤسسة فريدريش أيبرت

من جانبه، رحّب مدير البرامج السياسية في مؤسسة "فريدريش أيبرت" في فلسطين، الأستاذ إسلام عبد الجبار، بالمشاركين، معبّراً عن إعتزاز المؤسسة بشراكتها مع معهد السياسات العامة، ومؤكداً أن هذه الورشة تمثل أولى الفعاليات المشتركة خلال العام الجاري.

وأشار عبد الجبار إلى أن موضوع الورشة يعكس إحدى القضايا الأساسية التي تطرحها المؤسسة باستمرار للنقاش، موضحاً أن المجتمع الدولي، بما في ذلك بعض الأطراف الأوروبية، يركز في خطابه السياسي على دعم "حل الدولتين"، دون إيلاء الإهتمام الكافي للعوامل التي تعيق تطبيق هذا الحل على أرض الواقع.

وأضاف أن النقاشات الدولية كثيراً ما تتناول ما يمكن أن يفعله الفلسطينيون لتجسيد الدولة، في حين يجري التغاضي عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تقوض هذا المسار، وفي مقدمتها الأزمة المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية، والتي باتت تشكل تهديداً مباشراً لإمكانية تطبيق حل الدولتين.

وأكد أن الورشة تشكل محاولة لفتح نقاش أوسع حول هذه القضايا، وضرورة الإنتقال من الخطابات السياسية إلى خطوات عملية تسهم في معالجة الإختلالات القائمة.

وفي إطار تقديم المتحثين قال مدير الجلسة السيد عمر صبرة، أن الأزمة المالية الحالية في دولة فلسطين، تُعد الأكثر خطورة وعمقا منذ تأسيس السلطة، خاصة في أعقاب إحتجاز كامل أموال المقاصة التي بلغت أكثر من 4.5 مليار دولار أي نحو 13 مليار شيكل خلال الأشهر الماضية، وقد تابعنا أحد أهم الأخبار في صحيفة "الأيام" مؤخراً، وكان مفاده أن وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش لن يحول أموال المقاصة للسلطة.

وقد نظم وزير المالية الفلسطيني إسطفان سلامة مؤتمراً صحافيا قبل فترة، وقال حينها جملة شهيرة هي "انتهت حلول الأرض"، فهل هذه الرسالة تعكس عمق الأزمة الإقتصادية، أم هي رسالة موجهة للمجتمع الدولي لأخذ دوره في مواجهة الوضع القائم.

وفي المقابل، برزت أزمة أخرى تتمثل بتكدس عملة الشيكل لدى البنوك، وعدم قيام الجانب الإسرائيلي بالالتزام بـ"اتفاق باريس"، والذي منذ التوقيع عليه، لم يتم تطويره ولا تعديله، من هنا سيحدثنا الدكتور طارق عاشور حول هذه الأزمة ، علما أن الدكتور طارق أستاذ زائر في جامعة بيرزيت، وباحث في معهد فلسطين للأبحاث الأمن القومي، إضافة إلى كونه كاتبا مختصا بالشؤون الإقتصادية.

مداخلة الدكتور طارق عاشور

إستهل الدكتور طارق عاشور مداخلته بالإشارة إلى التصريحات الرسمية الأخيرة المتعلقة بالأزمة المالية، وخاصة العبارة التي أطلقها وزير المالية الفلسطيني "إنتهت حلول الأرض"، معتبراً أن مثل هذه التصريحات، رغم ما تحمله من توصيف واقعي للأزمة، تنطوي على مخاطر كبيرة عندما تصدر عن مسؤولين رسميين، لما لها من تأثير مباشر على ثقة المستثمرين والأسواق.

وأوضح أن إدارة الأزمات الإقتصادية تتطلب خطاباً مسؤولاً ومتزناً، مشيراً إلى أن التجارب الدولية تؤكد خطورة نشر خطاب الكارثة والخوف في الإقتصادات الهشة، مستحضراً في هذا السياق تجربة وزير المالية الأردني الأسبق أمية طوقان عام 2012، عندما أثارت تصريحاته حول الوضع الإقتصادي الأردني حالة من القلق في الأسواق، ما دفع رئيس الوزراء الأردني في حينه للتراجع عنها وإنكارها.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن: لماذا يصر المسؤولون على تجاهل تجارب الآخرين، والإستمرار في نشر خطاب الكارثة والخوف بدلا من إدارة الأزمة، فتصريحات السياسيين في هذا المجال تحمل أبعاداً خطيرة، تجعل الكثير من المستثمرين يفكرون في جدوى الإستثمار، نحن لا ننكر أن بعض التصريحات بما تحمله من دلالات، تحمل أبعاداً خطيرة بغض النظر عن درجة صدقها ودقتها، لكن لا يجوز للسياسي أن يتحدث بهذه الطريقة.

كما يبرز من حالتنا أننا للأسف لا نتعلم، فالحكومة تتحدث منذ فترة طويلة عن الحاجة لعملية تقشف، وموازنة طوارئ مبنية على التقشف، وقد سمعنا هذا الأمر ليس من الحكومة الحالية بل من الحكومات السابقة أيضاً، لكن إذا ما رجعنا إلى بعض النماذج الدولية، نرى أن الدول عمدت إلى اتخاذ إجراءات حازمة وغير مسبوقة، تبدأ من القاعدة وتصل إلى القمة في مواجهة صدمات مماثلة.

وسأذكر هنا بداية تجربة تايلاند، ففي العامين 2025 و2026 ومع تصاعد أزمة الطاقة العالمية بسبب تداعيات الحروب الأمريكية ـ الإسرائيلية على الشرق الأوسط، وتأثيراتها على أمن وأسعار الطاقة، لم يكتف رئيس الوزراء التايلاندي بإطلاق حملات توعية، بل تم إلزام الموظفين الحكوميين بالتقليص من إستخدام المصاعد والإعتماد على السلالم، إضافة إلى ارتداء قمصان قصيرة الأكمام والتخلي عن البدلات وربطات العنق، بما سمح برفع حرارة أجهزة التكييف إلى 27 درجة في جميع

المباني الحكومية، ووسط موجات البرد والحر الشديدة، طلبت الحكومة من المواطنين تقليل الإستحمام، لتخفيف الضغط على شبكات الكهرباء والمياه الساخنة.

أما في كوريا الجنوبية، فقد تمت إعادة إحياء سياسات العام 1997، عبر دعوة المواطنين إلى تخفيف فترات الإستحمام وشحن هواتفهم النقالة خلال ساعات النهار فقط، لتخفيف الأحمال على الشبكة الوطنية أثناء الذروة، إضافة إلى تفعيل سقف أسعار الوقود لأول مرة منذ عقود، وفي المقابل فإن حكوماتنا تتحدث دوما عن ترشيد الإنفاق، لكننا للأسف لا نشهد أي مظهر بخصوص هذا الأمر، بل على العكس نحن نرى إفراطا في الإنفاق، فمثلا نسمع عن وزراء يسافرون، عوضا عن المشاركة في الفعاليات عن بعد "افتراضيا"، لإبراز أن هناك أزمة حقيقية تهدد السلطة.

وقد لاحظنا عبر زيارات عديدة قيام مسؤولين لدينا بتغيير مكاتبهم، فهل يستقيم هذا الأمر مع الحديث عن التقشف، وكيف يمكن للمانحين الإقتناع بوجود أزمة لدينا في ظل هكذا تصرفات.

ورغم صعوبة الواقع والأزمة، أعتقد أن هناك حلولاً لأزمتنا المالية، وإن لم تكن سحرية، وفي مجمل الأحوال فإننا لا نعفي الإحتلال من مسؤولياته عن الأزمة، خاصة أنه قبل الحديث عن حقنا في أموال المقاصة، لا بد من إبراز الإجراءات الإسرائيلية بحقنا بما في ذلك منع الإستثمار في المناطق المصنفة (ج)، وحرماننا من السيطرة على المعابر، إلى غير ذلك، من هنا فإنه يمكن اتخاذ إجراءات للتخفيف من وقع الأزمة.

فلا بد أن يشعر المواطن والجهات المانحة، أن هناك إجراءات ومحاولات في سبيل الحد من الأزمة، من هنا أتفهم مثلا لماذا رفض الاتحاد الأوروبي منح مساعدة طارئة لنا مؤخرا.

وإنني هنا أستحضر القائد الراحل فيصل الحسيني، الذي لم ينتظر في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، منحة أوروبية لشراء قطعة أرض في القدس، فقد فهم أن معركة القدس هي معركة وجود، فعمد عبر مبادرته "اشتر زمنا في القدس"، إلى شراء أراض إستراتيجية في المدينة، عبر إستثمار أموال المغتربين الفلسطينيين والأثرياء العرب، محولاً المال الخاص إلى مشروع سياسي مقاوم، فالحسيني لم يكن ينتظر موافقات ولا التزامات أي مانح، بل حاول إدارة أزمة الوقت، بتمويل شعبي مباشر، وأعتقد أن هذه الروح في الريادة، والإعتماد على الذات، يجب أن تنتقل اليوم إلى إدارة الأزمة المالية.

في المقابل، فإن الحكومة الإسرائيلية طبقت في بداية الحرب على قطاع غزة، ما يسمى سندات المغتربين في العامين 2023 و2024، حيث أعادت إحياء آلية سندات المغتربين التي تعود إلى العام 1951، وهي الآلية التي مكنتها في العام 2023 وحده، من تحقيق مبيعات لهذه السندات تجاوزت 2.7 مليار دولار من اليهود والمتعاطفين معها في العالم.

فحولت المغتربين من مجرد مصدر لتحويلات عابرة إلى مستثمرين طويلي الأجل في بلدهم، مع عوائد يُحددها السوق، بالتالي لماذا لم نفكر نحن ولو للحظة بمحاكاة هذه التجربة، مع جالياتنا من المغتربين الذين يقدرون بالملايين حول العالم، إذ أن إصدار سندات وطنية أو صكوكاً إسلامية عبر منصات رقمية آمنة موجهة لهذه الفئة، يمكن أن يدر سيولة هائلة، ويعيد بناء جسور الإنتماء المالي والوطني بين الشتات والدولة الفلسطينية تحت التأسيس.

نعم الأزمة المالية حقيقية، نعم إسرائيل تمارس ابتزازاً حقيقيا عبر إحتجاز أموال المقاصة التي تشكل نحو 70% من الإيرادات العامة الفلسطينية، لكن الخلل ليس في الخارج فقط، بل في الداخل، وفي إستراتيجية إدارة الأزمة، فنحن بحاجة إلى خريطة طريق للحلول، وإن أي حديث عن إنتظار نتائج الإنتخابات الإسرائيلية المقبلة على أمل حصول تغيير جوهري في السياسة الإسرائيلية لصالحنا، أمر في غير محله.

وهنا أعتقد أنه من الضرورة إجراء إعادة هيكلة جذرية لصندوق الإستثمار الفلسطيني، الذي يدير أصولاً بمئات الملايين من الدولارات، لكنه عاجز عن أن يكون جسراً بين أثريائنا في الخارج والداخل، إذ يجب أن يتحول هذا الصندوق إلى أداة لإيجاد مشاريع مشتركة ذات عوائد مجزية، بدلاً من أن يبقى أسيراً لإستراتيجيته الإستثمارية المرتكزة على السوق المحلية، المرهونة في معظم جوانبها لقيد المقاصة التي تصادرها إسرائيل، ومخرجات هذه الإستثمارات تُعظّم المشكلة ولا تحلها، ولا تحقق عائداً وطنياً مجزياً.

إن قرار صندوق الإستثمار بالعمل "الإستثمار" فقط في فلسطين، يخالف مبدأ الصناديق السيادية في العالم، بالتالي في ظل الأزمة الحالية، لماذا لا يتم الإستثمار في الخارج، وقد عكس هذا التوجه الرئيس الراحل ياسر عرفات حين أنشأ مؤسسة صامد قبل عقود، من هنا فلماذا ينتهج صندوق الإستثمار، سياسة عمل يزاحم فيها القطاع الخاص، وهذا أمر مستهجن ولا ينبغي أن يتم.

على صعيد آخر، لا بد من خطوات فعلية لتعزيز الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق، فلا يمكن الإستمرار في دفع رواتب القطاع العام التي تلتهم ما نسبته 75% من النفقات الجارية، فهذا ترهل حكومي لا يمكن تحمله في زمن الأزمة.

كما أنه في كافة الإدارات الحكومية هناك هياكل حكومية متخمة، ورغم ذلك فإنه من غير المعقول دفع الناس إلى التقاعد المبكر، لكن لماذا لا يتم تحويل هذا الفائض من الموظفين إلى قطاعي التعليم والصحة، خاصة أن لدينا مشكلة على صعيد تنظيم التسجيل، ولا ينبغي إغفال أن هناك نحو 3000 كادر في الجسم الحكومي يحملون درجة الدكتوراة، من هنا أليس الأولى تحويلهم إلى السلك التعليمي.

وقد وضع البنك الدولي مقترحات للإصلاح في العام 1990 في الأردن، لكن في حالتنا نحن لسنا بحاجة لأية جهة لتقديم مقترحات لنا، بل المطلوب إستغلال الفرص.

فمشكلتنا مع كافة الحكومات، عبارة عن ترويج تصريحات أشبه بحقن فارغة، وغياب الرؤية.

وإنني أعتقد أنه من الخطأ الإعتماد على القطاع المصرفي، ولحسن الحظ أن هذا القطاع لا يزال متيناً وصامداً، وإن التزامه بالمعايير الدولية خاصة تلك المعروفة باسم تعليمات "بازل"، أو تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، منحنا صدقية عالية لم تسمح للإحتلال بالمس بصورة وصدقية هذا القطاع.

كما لا ينبغي تجاهل أزمة القطاع الصحي، فموردوه لهم ديون على السلطة تصل إلى أكثر من مليار شيكل.

وقد مرت سنوات على أزمة المقاصة، ورغم ذلك لم نستطع القيام بشيء في مواجهة السياسة الإسرائيلية، فكيف يعقل هذا؟.

وإذا ما إنتقلنا للحديث عن النفقات التطويرية فهي مجمدة، علما أنها تشكل 4.5% من الموازنة، لكن تم تصفير أي مشاريع جديدة بشكل كامل، وتقتصر على إستكمال مشاريع ممولة خارجياً فقط.

وإذا ما تحدثنا عن أزمة تراكم الشيكل، فإن سلطة النقد لم تتخذ حتى الآن أي إجراء للإستفادة من هذا الأمر،

وقد بلغ الدين العام نحو 15 مليار دولار بنهاية تشرين الثاني الماضي، أي ما يعادل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، وهذه إشكالية كبيرة، يضاف إليها الإقتطاعات الإسرائيلية الكبيرة من أموال المقاصة.

وإن من الأمور التي يعلمها كثيرون لكن لا يتم الحديث عنها، أن وفدا من الإتحاد الأوروبي قدم إلى فلسطين مؤخرا، وتحديداً قبيل المشاركة الفلسطينية في مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل، وقد قام بتقديم لائحة طويلة من الإصلاحات، ووضع وصياً علينا بخصوصها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير.

وإن غياب الإنتخابات العامة لدينا لا مبرر له، وهنا لا أتحدث من منطلق سياسي بل إقتصادي، إذ أن غياب المحاسبة والمساءلة لدينا أمر في غير محله.

وبالانتقال إلى التوصيات، فإنني أرى أنه لا بد من أعمال فعلية، وكما أكدت يمكن الإستعانة بالقطاع الخاص الفلسطيني في الخارج، كذلك لا بد من تفعيل صندوق الإستثمار وفق الرؤية التي تحدثنا عنها، ووضع خطة إقتصادية.

كما أنه يمكننا إجراء تحسينات في نظام التحصيل الضريبي، وإنني هنا مثلا أورد أنه لا توجد أي من الشركات الكبرى في فلسطين لديها مخالصة ضريبية، فكلها تدفع تسويات، فلماذا يتم هذا الأمر؟؟.

كما أن نثريات الوزراء لا تزال تدفع، فلماذا يستمر هذا الوضع؟، وفي الوقت ذاته، أود الإشارة إلى مسألة اللا مركزية، من هنا أطرح تساؤلاً هل من المنطقي أن يكون كل تركزنا الإقتصادي في رام الله.

مدير الجلسة، عمر صبرة: شكرا جزيلا دكتور طارق، سعداء بمداخلتك.

كلنا يعلم أهمية القطاع المصرفي، الذي يُعتبر صمام الأمان للإقتصاد الفلسطيني، وهو الذي يمتص الصدمات دائما، وهو الجهاز الأقوى والأفضل رقابياً ويُطبق لكافة التزاماته المالية والرقابية، اليوم سيحدثنا ماهر المصري، وهو أحد أبرز الشخصيات الفلسطينية في الإقتصاد الوطني، وهو الذي جمع بين العمل في القطاعين العام والخاص، إذ كان وزيرا للاقتصاد الوطني منذ بدايات نشأة السلطة، وكان عضوا في المجلس التشريعي، إضافة إلى كونه من أهم الشخصيات التي وضعت اللبنات الأولى –ولا تزال– لكافة التشريعات الإقتصادية، كما يعتبر أحد مهندسي الاقتصاد الفلسطيني الحديث، وله دور محوري في تأسيس العديد من المؤسسات الاقتصادية، وقد ترأس هيئة تشجيع الاستثمار، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وهيئة سوق رأس المال، وبورصة فلسطين، علاوة على كونه رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني، وجمعية البنوك.

مداخلة الدكتور ماهر المصري

من جانبه، أكد الدكتور ماهر المصري أن الأزمة المالية الحالية تمثل نتيجة تراكمات ممتدة منذ سنوات طويلة، في ظل استخدام إسرائيل للأدوات الاقتصادية والمالية بهدف تقويض إمكانيات بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها.

وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية فقدت خلال العامين الأخيرين جزءاً كبيراً من دورها في قطاع غزة، ما انعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف مكوناته، وأدى إلى تعميق الأزمة القائمة.

وأوضح أن السلطة اعتمدت خلال السنوات الماضية على الاقتراض من القطاع المصرفي، ليس فقط لتمويل المشاريع الرأسمالية، وإنما أيضاً لتغطية النفقات التشغيلية والرواتب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الدين بصورة غير مسبوقة.

وبيّن المصري أن البنوك الفلسطينية وصلت إلى حدودها القصوى في إقراض الحكومة، استناداً إلى معايير مصرفية ومحاسبية تتعلق بقدرة المقترض على السداد، مشيراً إلى أن إعادة جدولة قروض الحكومة باتت مؤشراً خطيراً على تراجع القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

وأكد أن البنوك لا تزال مستمرة في تمويل القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، موضحاً أن القروض المقدمة من البنوك تعتمد حالياً بصورة أكبر على قدرة المقترضين على توليد تدفقات نقدية تضمن السداد.

كما شدد على أن البنوك تتحمل مسؤولية حماية أموال المودعين، وأن أموال الإقراض هي في الأساس ودائع المواطنين ومدخراتهم، الأمر الذي يفرض على القطاع المصرفي توخي الحذر في منح قروض إضافية للحكومة.

واستعرض المصري تجربة الأزمة المصرفية اللبنانية، محذراً من مخاطر استخدام أموال المودعين في تمويل عجز الحكومات بصورة غير مدروسة.

وأشار إلى أن إجمالي القروض في القطاع المصرفي الفلسطيني يبلغ نحو 12 مليار دولار، مقابل ودائع تصل إلى 22.5 مليار دولار، في حين يبلغ رأسمال البنوك حوالي 2.5 مليار دولار، ، وهذا يعني أن تمويلات البنوك للأنشطة الأقتصادية تعتمد على أموال المودعيين وهو الأمر الطبيعي في العمليات المصرفية..

وأكد أن أزمة المقاصة، حتى في حال حلها، لن تكون كافية لمعالجة التراكم الكبير في ديون الحكومة والتزاماتها المالية، خاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، وتراجع مستويات الدعم العربي والدولي.

وفيما يتعلق بأزمة تراكم الشيكل، أوضح المصري أن إسرائيل ترفض استرداد كامل الكميات المتدفقة إلى السوق الفلسطينية، ما يؤدي إلى سحب جزء كبير من السيولة من الدورة الاقتصادية، ويشكل أداة ضغط اقتصادي ومالي متواصلة.

وأشار إلى أن جمعية البنوك أعدت دراسة حول سبل التخفيف من آثار الأزمة، خلصت إلى أن معالجة المشكلة تتطلب وقتاً وإجراءات طويلة الأمد، من بينها تقليل الاعتماد على النقد وتشجيع التعاملات الإلكترونية.

كما أكد أن البنوك الفلسطينية لا تزال تتمتع بمتانة مالية جيدة رغم التحديات، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي قام بتخصيص احتياطيات كبيرة لتغطية المخاطر، بما في ذلك القروض المرتبطة بقطاع غزة.

وفي ختام مداخلته، شدد المصري على أن مسؤولية البحث عن الحلول تقع بالدرجة الأولى على عاتق صانع القرار، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب إجراءات صعبة ومؤلمة أحياناً، لكن لا بد منها للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المالي والاقتصادي.

مداخلة الدكتور ماهر المصري

من جانبه، أكد الدكتور ماهر المصري أن الأزمة المالية الحالية تمثل نتيجة تراكمات ممتدة منذ سنوات طويلة، فالوضع المالي لا يخفى على أحد، وما يجري حاليا يمثل هماً لكل مواطن، بالتالي كلنا لدينا وعي تام بالمشكلة التي نمر بها، وهي مشكلة تراكمية، لكن كما قال عاشور، لم يتم العمل خلال السنوات الماضية من أجل تخفيف وطأة ما كان سيأتينا.

فنحن منذ وقت طويل وتحديداً منذ الانتفاضة الثانية، في صراع حاد مع الإسرائيليين في مجمل موضوعنا السياسي، المرتبط بالدولة والإستقلال، بالتالي بدأت إسرائيل بشكل مكثف باستخدام كافة الأدوات المتاحة بأيديها لمحاربتنا، وتقليص إمكاناتنا، والمساحات التي من خلالها يمكن أن نبني الدولة ومؤسساتها.

وللأسف نحن اليوم في وضع حاد جدا، لذا أتفق مع الدكتور عاشور في الكثير من الأمور التي طرحها، واليوم ليس لدى الدولة مال، وهي ممثلة بالحكومة تدير شؤون فلسطين على الأرض، وأقصد هنا الضفة وما تبقى من القدس الشرقية، فضلا عن غزة، لكن في العامين الأخيرين تقلص دورنا في القطاع إلى الصفر تقريبا من ناحية الأمور الحياتية والسياسية والإقتصادية، فنحن فقدنا اقتصادياً القطاع الذي كان جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، وكذلك الحياة السياسية والإجتماعية والاقتصادية.

ورغم تراجع العلاقة بين الضفة والقطاع منذ العام 2007 على المستوى الرسمي، (لكن ليس على المستوى الشعبي)، فقد كان هناك تواصل قوي مع أشقائنا في القطاع بكافة النواحي الاقتصادية والتجارية والإجتماعية، لكن منذ عامين فقدنا هذا الأمر أيضاً.

وقد إقترضت الحكومة خلال السنوات الماضية بشكل متسارع ومتزايد، وكان الإعتماد على البنوك في هذه المسألة.

وإنني أتذكر أنه قبل 25 عاماً، كانت الدول المانحة تمنح الحكومة قروضاً رأسمالية فقط ، وليس لتغطية نفقات من قبيل الرواتب، لكن بات الآن الإقتراض، لدفع الرواتب، وتسيير أمور الدولة.

والآن هناك أسئلة كثيرة تطرح وهي مشروعة، ويجري الحديث عن عدم إستعداد البنوك لتقديم مزيد من المال للحكومة، وذلك لأننا وصلنا إلى مستوى عال جداً من القروض على الحكومة، بيد أننا لا نزال كبنوك نقدم القروض أيضاً للقطاع الخاص، ومرد ذلك إلى أن البنوك تُقرض من يستطيع أن يسد قيمة القرض.

وقد وصلت البنوك إلى قناعة تامة مبنية على وقائع، مفادها أنها إذا قامت بإقراض الحكومة، فليس هناك ضمانة بأن تسدد قيمة القرض في موعده أو حتى بعد ذلك.

وإن القطاع الخاص بات يعاني من ضائقة مالية، لكن لديه إمكانيات للسداد، تجعل البنوك تقدم على منح القروض له، وقد تغيرت الضمانات عما كان في السابق، إذ باتت أكثر اعتماداً على القدرة المالية للشركات والأفراد في موضوع السداد، بمعنى توفر التدفقات النقدية، والمداخيل، لذا فإن هناك كثيراً من القروض لموظفي القطاع العام أيضاً.

وفي الفترة الأخيرة وصلنا إلى مرحلة تتم فيها إعادة جدولة قروض الحكومة، وهذا أمر غير مقبول دولياً، ويحمل مؤشرات بأن الدولة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها، وهذا خطير جداً على كينونة الدولة في نظر العالم ، والقدرة على الإستقرار في المستقبل للدولة أو السلطة، بالتالي فإنه في المعايير المحاسبية الدولية، بما يتعلق بالقروض للدول عادة لا يؤخذ عليها ما يسمى مخصصات خسائر، نظراً لإفتراض قدرتها على السداد، لكن في حالتنا دخلنا في خانة أننا لا نعامل من قبل مؤسسات التدقيق الدولية، كدولة لها اعتبار دولة مستقلة وينظر إليها على أنها قادرة على سداد قروضها، لذا فإن البنوك تتحفظ بشدة على منح قروض إضافية للحكومة.

وقد قدمت البنوك خلال الشهرين الأخيرين بعض القروض للحكومة، لكن ليس بالقدر الذي طلبته، والآن فقد بلغ الأمر منتهاه.

والبنوك عالمياً وليس في فلسطين فقط، هي بمثابة الحاضنة لأموال الشعوب، فهي تضع الأموال فيها لحفظها وإستثمارها، والبنوك تتولى إدارة هذه الأموال وتشغيلها، مع حفظ حقوق مساهميها.

وإن مشكلة البنوك التي جرت في لبنان لا تزال حاضرة، فقبل سنوات تم بناء على ضغوط مورست من القوى السياسية والحكومات المتعاقبة على البنك المركزي اللبناني، إستخدام أموال وودائع الناس لدى البنوك لأمور خاصة بالدولة، ومشاريع لم تقم أو تنفذ، واليوم من لديه مال في المصارف اللبنانية تتم مساومته بخصوص المبلغ الذي يمكن أن يتحصل عليه.

تبلغ الودائع 22.5 مليار دولار، علما أن رأسمال البنوك حوالي 2.5 مليار دولار ، فقيمة القروض المقدمة من القطاع المصرفي، تبلغ 12,5 مليار دولار وهذا يعني أن تمويلات البنوك للأنشطة الأقتصادية تعتمد على أموال المودعيين وهو الأمر الطبيعي في العمليات المصرفية، من هنا فمسؤولية البنوك إستيعاب هذه الأموال وهي مدخرات للناس من أجل استخدامها لتنمية البلاد في كافة المجالات، سواء كانت إنتاجية أو زراعية أو خدمية وتحقيق عوائد، بالتالي فهي ليست المسؤولة عن صرف الرواتب، فهذا ضمن مسؤولية السلطة والحكومة.

فالبنوك هي إحدى الأدوات الموجودة في كل العالم، التي تقرض الحكومات، فالحكومات كافة تقترض، لكن ذلك وفق وتيرة لا تمس بودائع ومدخرات الناس، من هنا فإن البنوك أدت واجبها.

وإذا ما نظرنا إلى الحكومة الفلسطينية، فإنها محرومة من أموال المقاصة، لكن حتى لو جاءت هذه الأموال كاملة، فإنها لن تفي بالغرض فيما يتعلق بسداد التزامات وديون الحكومة، بعدما حصل من تراكم هائل من الديون على السلطة والحكومة.

وهنا لابد من التأكيد على أهمية مواجهة الحقائق، لاستنباط ولو بعض الحلول، إذ لا يوجد اليوم من يستطيع الإدعاء بقدرته على وضع حلول شاملة أو حتى بنسبة 50% للتعاطي مع ما نواجهه، فلدينا كم كبير من الديون، عدا أن إسرائيل تتصرف بكثير من أموالنا، بالتالي لا ينبغي لأحد أن يأمل بأن تعود هذه الأموال لنا، وذلك نظراً لتكالب قوى كبرى علينا، أولها

إسرائيل، وثانيها أميركا، إذ لأول مرة نشهد تماهياً وتوافقاً أمريكياً إسرائيلياً كاملاً في السياسات بالشكل الذي نراه، من هنا لا ينبغي توقع حصولنا على تدفقات نقدية من الجانب الإسرائيلي.

أما أشقاؤنا العرب، وعلى رأسهم السعودية، والتي كانت على الدوام داعمة لنا، فقد بات لهم متطلبات منا، لا أعرف تفاصيلها، ومن الواضح أن الوضع في المنطقة زاد سوءً، وتحديداً في أعقاب الحرب الأخيرة على إيران، بالتالي فإن الدول العربية بعد الخسائر التي تكبدتها جراء هذه الحرب، لم تعد مستعدة لتقديم المال لنا وفق المنهجية السابقة.

وبالنسبة لغزة، فإننا خارج طاولتها، وبتنا كشعب وحكومة نتابع مجريات الأحداث في إنتظار ما ستؤول إليه الأمور.

وبالنسبة لمشكلة تكدس الشيكل، فكما يعلم الجميع يدخل إلينا الكثير منه، وإسرائيل لا تقبل استرداده كله، من هنا فإنه بالنسبة إلينا إذا لم تسترد هي هذه العملة، وتصل عادة إلى 15 مليار شيكل وأكثر، فإن هذا يمثل عبئاً كبيرا، لأنه بمثابة مال مسحوب من السوق أي لا يتم تداوله، بمعنى إنخفاض كمية الأموال المتداولة في السوق، الأمر الذي يقلص من الدورة المالية في الإقتصاد.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك تعطل عشرات آلاف العمال، والواقع الصعب القائم في غزة، فإن قصة تكدس الشيكل تمثل أحد الأدوات المالية والإقتصادية التي تستخدمها إسرائيل ضدنا، ما يمثل خنقاً إقتصادياً ومالياً متواصلاً.

وأعتقد أنه في ظل الأوضاع السياسية في أميركا وإسرائيل، فإنه سيستمر إستخدام هذه الأداة ضدنا، لذا علينا التفكير فيما ينبغي فعله، وقد أعددنا نحن في الجمعية دراسة لمعرفة ما يمكننا فعله، وقد وصلت الدراسة لنتيجة مفادها، أننا بحاجة إلى وقت طويل للتخفيف جزئياً من الأثر الناتج عن هذه السياسة.

وإن أحد أكبر إشكالاتنا هو التعامل بالنقد، الأمر الذي ينبغي التخفيف منه في حياتنا الإقتصادية والمالية، وقد تحقق الأمر في القطاع بصورة كبيرة، ورغم إقرارنا بأن هذا الأمر سيخفف المشكلة ولن يحلها، بيد أنه علينا السير في هذا الاتجاه.

وكما أكدت سلفاً فإن الحكومة دخلت وفق تصنيفات البنوك في درجة مخاطر أكثر من المعتاد، من ناحية التزاماتها تجاه البنوك، وهذا أمر خطير، وأود التأكيد إلى أن البنوك في وضع مالي قوي جداً وتستطيع الإستمرار بعملها، لكن هذه حدود قدرتها مع الإستمرار في منح قروض للقطاع الخاص.

كما أشير هنا إلى أنه كان في غزة قروض بقيمة 900 مليون دولار، وقد تم رصد إحتياطي خسائر (مخصصات) يتراوح ما بين 450–500 مليون دولار، لكن رغم ذلك لا يزال القطاع المصرفي يقف على قدميه.

وختاما فإن التفكير بحلول، يقع على عاتق المسؤول، فنحن نعرف طبيعة المشاكل، لكن صاحب القرار هو من بيده اتخاذ القرار فيما يتعلق بالشروع في إجراءات لتقليص النفقات، فلا مجال أمام الحكومة إلا خفض المصاريف.

وفي مجمل الأحوال، على الحكومة والسلطة بحث الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها، حتى لو كانت مؤلمة جدا، فعلى المسؤول بكل الأحوال أن يصارح الناس، لكن ذلك لا يلغي أن عليه أن يقوم بتدخلات ويتخذ إجراءات وفق المتاح، وفي النهاية فإننا كشعب لدينا إصرار هائل على التشبث بالحياة في بلادنا، وعلينا أن نتعاون معاً.

مدير الجلسة عمر صبرة: نشكر المصري، والآن نود طرح سؤال على الدكتور طارق عاشور، وآخر على معالي الأستاذ ماهر المصري، قبل فتح باب النقاش:

لنفترض أنه صدر قراراً بتعيينك دكتور طارق، مستشارا لرئيس الوزراء لمدة يوم واحد، وطلب منك وضع بعض الحلول للخروج من الأزمة، فماذا ستفعل؟

عاشور: بداية لا ينبغي التعامل مع كافة الموظفين بالطريقة ذاتها، فالقانون الفلسطيني يمنع ازدواجية الوظيفة، فمن له عملان بالإمكان منحه 25% من راتبه، ومن ليس كذلك وهو في دوامه بالإمكان منحه 70% من راتبه، إذ لا يجوز أن أمنح وكيل وزارة يداوم يوميا 2000 شيكل، وموظف راتبه 2200 شيكل القيمة نفسها.

كما أن هناك أمراً آخر يستفزني كثيرا، فعندما أذهب لتجديد جواز سفري أدفع بالشيكل، وكذلك عندما أذهب للحصول على خدمة تقدمها وزارة الصحة، والمعاملات الحكومية، ورغم ما يقال عن الدفع الإلكتروني، فإن الدفع في المؤسسات الحكومية يكون نقدياً، وعموماً، فإنه فيما يتعلق بمسألة الدفع النقدي، فإنني من ناحية إقتصادية أؤيده كلياً، لكنني من ناحية وطنية أعارضه.

فكما رأينا أعلنت إسرائيل عن قائمة حسابات طلبت من بنك فلسطين إغلاقها، قبل أن تصدر قائمة ثانية، بالتالي لا نريد أن نصل لمرحلة نكون فيها منكشفين كليا، بحيث إذا كان مثلاً شخص اعتقل لمدة عامين، ممنوع من فتح حساب مصرفي، وفي الوقت نفسه ممنوع من إستخدام الكاش.

باختصار لدينا كفاءات حكومية، ووزارة الصحة تستنزف قسماً كبيراً من الأموال، بالتالي لماذا لا تتم خصخصة هذا القطاع مع إتخاذ إجراءات تكفل عدم المساس بحقوق الفئات الضعيفة، إذ بالإمكان خصخصة جانب من هذا القطاع، وقد حاول وزير الصحة الأسبق فتحي أبو مغلي فعل ذلك، لكن وُضعت الكثير من العوائق أمامه.

وأيضا فيما يتعلق بالتعليم، وفي ظل عدم القدرة على منح المعلمين رواتبهم، لماذا لا يتم الدخول في شراكات مع القطاع الخاص، بأن نأخذ أربع مدارس مثلا في الخليل، ونابلس، ورام الله، ونطلب من القطاع الخاص إدارتها بمعرفته.

عمر صبرة: سؤال للأخ ماهر المصري، ما هي المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي نتيجة إرتفاع الدين الحكومي، وهل زيادته ستؤدي لعدم إستقرار القطاع المصرفي؟.

المصري: كما قلت سابقا القطاع المصرفي، لم يقوم بتقديم قروض مجمعة جديدة للسلطة أو الحكومة، فقد وصلنا إلى الحد الأعلى من الإقراض، وإذا ما قدمت أي قروض لها ستكون هامشية القيمة، لأننا نريد الاستمرار في إقراض القطاع الخاص، لأنه محرك الإقتصاد، عدا أنه لابد من تلبية إحتياجات التنمية اليومية والاقتصادية في البلد مهما كانت منخفضة.

النقاش والمداخلات:

وقد شهدت الورشة نقاشاً واسعاً بين المشاركين، حيث برزت الحاجة إلى اتخاذ خطوات فعلية للتخفيف من حدة الأزمة الإقتصادية والمالية.

وركزت بعض المداخلات على ضرورة توضيح دور القطاع المصرفي للرأي العام، خاصة فيما يتعلق بمستويات الربحية، والمخاطر، والمسؤولية الاجتماعية.

كما أشار مشاركون إلى خطورة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، والإنكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، مؤكدين أن جذور الأزمة سياسية بالدرجة الأولى، وأن التعويل على تغييرات محتملة في السياسة الإسرائيلية بعد الانتخابات المقبلة قد لا يكون واقعياً.

وأكدت مداخلات أخرى أن الأزمة الحالية ذات طبيعة مركبة تشمل أزمة المقاصة، وعجز الموازنة، وتكدس الشيكل، ما يستدعي التفكير في سياسات تهدف إلى تقليل التبعية النقدية والمالية للإحتلال.

كما طُرحت تساؤلات حول مستقبل السلطة الفلسطينية في حال استمرار تراجع الدعم الخارجي وإحتجاز أموال المقاصة، وإمكانية بروز أشكال جديدة من الإدارة المحلية في المحافظات.

وتناولت بعض المداخلات أهمية الاستفادة من تجارب ومقاربات اقتصادية عالمية، وتعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الدعوة لإعادة ضبط أولويات الإنفاق العام، وتعزيز القطاعات الإنتاجية.

كذلك أثيرت تساؤلات حول جدوى إصدار عملة رقمية فلسطينية كحل لأزمة تكدس الشيكل، حيث أوضح الدكتور ماهر المصري أن الظروف الحالية لا توفر المقومات الأساسية اللازمة لنجاح مثل هذا الخيار.

أبرز التوصيات

خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات الرئيسية، أبرزها:

- ضرورة إتخاذ إجراءات فعلية لترشيد الإنفاق العام وتنفيذ سياسة تقشف حقيقية، بما يشمل خفض فاتورة الرواتب والنفقات غير الضرورية .
- إطلاق حملة إعلامية ودبلوماسية دولية لتسليط الضوء على السياسات الإسرائيلية وتأثيرها على الإقتصاد الفلسطيني .
- تعزيز التعاون مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج، وإطلاق مبادرات إستثمارية تستفيد من قدرات الجاليات الفلسطينية .
- تقديم حوافز للفلسطينيين داخل الخط الأخضر للإستثمار في الإقتصاد الفلسطيني .
- إعادة هيكلة السياسة الإستثمارية لصندوق الإستثمار الفلسطيني، بما يسمح بتوجيه جزء من أصوله للإستثمار الخارجي .
- تحسين منظومة الجباية الضريبية وتعزيز الإيرادات المحلية .
- إعادة توزيع بعض موظفي القطاع العام والاستفادة من كفاءاتهم في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة .
- دعوة سلطة النقد إلى اتخاذ مزيد من التدابير للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية .
- تبني سياسة اقتصادية قائمة على المبادرة والإستباق، بدلاً من انتظار المتغيرات السياسية الإسرائيلية .
- تعزيز تمويل القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني .
- تشجيع التحول نحو التعاملات الإلكترونية وتقليل الاعتماد على النقد.